

Qintar Journal for Humanities and Applied Sciences Economic and entrepreneurship studies series

دور كفاءة المحاسب في ادارة النفقات وترشيدها في البلديات

نزيمه رزق حسن قواسمه- محاسب- بلدية غرب اربد

تاريخ إرسال الدراسة: 2025/9/5 تاريخ قبول الدراسة: 2025/9/25 تاريخ النشر: 2025/9/30



الملخص: تعتبر الإدارة المحلية الفعالة وقضية ترشيد النفقات من الركائز الأساسية لتحقيق الاستقرار المالي في البلديات ووسيلة حيوية لتحقيق أهدافها التنموية المستدامة، وفي هذا السياق، يبرز المحاسب باعتباره حجر الزاوية في تحقيق هذه الغاية، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور كفاءة المحاسب في إدارة وترشيد النفقات، بالتطبيق على بلدية غرب اربد في الأردن، ولتحقيق هذا الهدف، تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي، واستخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات من عينة مكونة من (20) موظفا في البلدية وضمن الجهاز المالي للبلدية، بينت نتائج التحليل الوصفي عن وجود تصور مرتفع لدى مفردات العينة حول مستوى كل من كفاءة المحاسب وإدارة وترشيد النفقات، وأظهرت النتائج أن المحاسبين يتمتعون بكفاءة فنية عالية، خاصة في تطبيق القوانين واستخدام الأنظمة المحاسبية، وأن هذه الكفاءة تنعكس إيجاباً على الالتزام ببنود الموازنة والرقابة على الإنفاق، وبناءً على ذلك، أوصت الدراسة بضرورة تعزيز الدور الاستراتيجي للمحاسب من خلال التدريب المتخصص لتفعيل قدرته على ابتكار حلول لترشيد الإنفاق وتحقيق القيمة مقابل المال.

كلمات مفتاحية: كفاءة المحاسب، ادارة النفقات ، البلديات .

Abstract: Effective expenditure management and rationalization are fundamental pillars for achieving financial stability in municipalities and a vital means for attaining their developmental goals. In this context, the accountant emerges as the cornerstone for this objective. This study aims to analyze the role of accountant competence in managing and rationalizing expenditures, with a case study on the West Irbid Municipality in Jordan. To achieve this goal, a descriptive-analytical approach was employed, using a questionnaire to collect data from a sample of (20) employees from the municipality's financial department. The descriptive analysis results revealed a high perception among the sample regarding the levels of both accountant competence and expenditure management and rationalization. The findings showed that accountants possess high technical competence, particularly in applying laws and using accounting systems, and that this competence positively reflects on adherence to budget items and expenditure control. Accordingly, the study recommended enhancing the strategic role of the accountant through specialized training to activate their ability to innovate solutions for expenditure rationalization and achieve value for money..

Key Words: Accountant Competence, Expenditure Management, Municipalities.

1. المقدمة:

تعتبر البلديات الركيزة الأساسية للإدارة المحلية وقاعدة الدولة في تقديم الخدمات المباشرة للمواطنين، لم يعد دورها يقتصر على المهام التقليدية كصيانة البنية التحتية، بل اتسع ليشمل مسؤوليات تنمية واقتصادية واجتماعية معقدة، مما جعلها شريكاً محورياً في تحقيق التنمية المستدامة، هذا التوسع في المهام، مصحوباً بزيادة التوقعات المجتمعية، قد أدى إلى نمو مضطرد في حجم النفقات العامة على المستوى المحلي، وهي ظاهرة عالمية لم تكن الدول النامية بمنأى عنها، وفي ظل الموارد المالية المحدودة وشبه الثابتة لمعظم البلديات، أصبح تحقيق التوازن المالي وإدارة النفقات بكفاءة تحدياً جوهرياً يواجه الإدارات المحلية (بن موسى وعيسى، 2016).

إن مواجهة هذا التحدي تتطلب الانتقال من مجرد الإنفاق إلى الإدارة الرشيدة للنفقات، لا يعني ترشيد الإنفاق بالضرورة خفضه، بل يهدف إلى تحقيق أقصى منفعة عامة ممكنة من الموارد المتاحة، والقضاء على الهدر، والتأكد من توجيه كل نفقة نحو تحقيق الأهداف المخطط لها بكفاءة وفعالية (نصار، 2023)، هذا المفهوم يضع على عاتق البلديات مسؤولية كبيرة لتبني أنظمة مالية ومحاسبية قوية تضمن الشفافية والمساءلة، إن غياب هذه الأنظمة يؤدي إلى ضعف الإفصاح المالي، وتآكل ثقة المواطنين، وصعوبة تقييم الأداء المالي بدقة، مما قد يفتح الباب أمام سوء الإدارة والفساد المالي (الراعوش، 2024).

ولضمان تحقيق هذا الترشيده، تخضع البلديات لشبكة متكاملة من آليات الرقابة المالية، ويمكن تصنيف هذه الآليات بشكل عام إلى رقابة مسبقة (وقائية) ورقابة لاحقة (علاجية)، وقد أبرزت دراسة (بيصار وبلقيل، 2019) الدور المحوري للرقابات المالية المسبقة التي تُمارس على البلديات، والتي تتمثل في ثلاثة خطوط دفاع رئيسية: أولاً، رقابة المراقب المالي، الذي يتأكد من شرعية الالتزام بالنفقة وتوفر الاعتمادات قبل إبرام أي عقد، ثانياً، رقابة المحاسب العمومي، الذي يتحقق من صحة المستندات وشرعية عملية الدفع قبل صرف الأموال، وثالثاً، رقابة لجنة الصفقات، التي تضمن التزام المشاريع الكبرى بالقوانين والأنظمة المتعلقة بالمشتريات والعطاءات، هذه الرقابات مجتمعة تهدف إلى منع وقوع المخالفات المالية قبل حدوثها، مما يجعلها أداة وقائية بالغة الأهمية.

بالإضافة إلى الرقابة المسبقة، هناك الرقابة اللاحقة التي تمثلها الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية، مثل ديوان المحاسبة في الأردن، يمارس ديوان المحاسبة دوره الرقابي الدستوري للتأكد من أن الأموال العامة قد تم إنفاقها في الأوجه المخصصة لها وبما يتوافق مع التشريعات النافذة، لا يقتصر دور الديوان على اكتشاف الأخطاء والمخالفات، بل يمتد ليشمل تقييم كفاءة وفعالية استخدام الموارد، وتقديم توصيات لتحسين الأداء المالي والإداري في الجهات الخاضعة لرقابته، ومن ضمنها البلديات (نصار، 2023)، إن تقارير ديوان المحاسبة السنوية تمثل أداة مساءلة حيوية أمام السلطة التشريعية والمجتمع.

في قلب هذه المنظومة الرقابية المعقدة، يقف المحاسب في البلدية، لقد تطور دور المحاسب بشكل جذري، فلم يعد مجرد مسجل للعمليات المالية ومنفذ للأوامر، بل أصبح فاعلاً رئيسياً في العملية المالية بأكملها، فهو خط الدفاع الأول في تطبيق الضوابط المالية، والمصدر الرئيسي للمعلومات التي تُبنى عليها القرارات، والمحلل الذي يمكنه تقديم رؤى حول كفاءة الإنفاق، إن وجود نظام محاسبي سليم يعتمد على أساس الاستحقاق، كما تشير دراسة (العشوش، 2024)، يوفر بيانات دقيقة وشفافة، ولكن تفعيل هذا النظام وتحويل بياناته إلى قرارات رشيدة يعتمد بشكل كلي على كفاءة المحاسب.

تُعرّف كفاءة المحاسب بأنها مزيج متكامل من المعارف النظرية، والمهارات التطبيقية، والقيم السلوكية، فهي تشمل الفهم العميق للقوانين والأنظمة المالية كنظام البلديات والنظام المالي (الحجاجه، 2022)، والقدرة على تحليل

البيانات المالية، وامتلاك المهارات التكنولوجية اللازمة للتعامل مع الأنظمة المحاسبية الحديثة، بالإضافة إلى التحلي بالنزاهة والموضوعية، إن المحاسب الذي يفتقر إلى الكفاءة اللازمة قد يتحول إلى نقطة ضعف في النظام المالي بأكمله، حيث أن عدم فهمه للضوابط المالية قد يؤدي إلى تطبيقها بشكل خاطئ، مما يحد من قدرته على المحافظة على المال العام وتحقيق الاستدامة المالية (الراعوش، 2024).

إن السياق الأردني، كما هو الحال في العديد من الدول، يضع تحديات إضافية أمام البلديات، حيث تتزايد المطالبات الخدمية في ظل ظروف اقتصادية ضاغطة، وقد أكدت دراسات عديدة مثل دراسة (المحمد، 2022) على أهمية الرقابة في ضبط نفقات البلديات الأردنية، ومع ذلك، يلاحظ وجود فجوة بين الأطر القانونية والتنظيمية الصارمة وبين التطبيق العملي على أرض الواقع، وهي فجوة لا يمكن سدها إلا من خلال تفعيل دور العنصر البشري، وعلى رأسه المحاسب المؤهل والكفؤ، إن افتقار المحاسب للمهارات التحليلية والاستراتيجية اللازمة لمواكبة التطورات يجعله عاجزاً عن مواجهة التحديات المتزايدة ويحول دون تحقيق الكفاءة المنشودة.

من هذا المنطلق، تأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء على الدور الحاسم الذي تلعبه كفاءة المحاسب كمتغير محوري في نجاح جهود إدارة وترشيد النفقات في البلديات، فهي لا تكتفي باستعراض أهمية الضوابط المالية والرقابة، بل تتعمق لتحلل كيف يمكن لكفاءة الفرد القائم على تنفيذ هذه الضوابط أن تكون العامل الحاسم في تحقيق الأهداف المالية والتنمية للبلدية، تسعى الدراسة للإجابة عن سؤال جوهري: إلى أي مدى يمكن لكفاءة المحاسب أن تساهم في تفعيل إدارة النفقات وترشيدها، وتحويل الدور المحاسبي من مجرد وظيفة روتينية إلى شريك استراتيجي في تحقيق الاستدامة المالية والتنمية المحلية؟

2. مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة البحث العامة حول ضعف الربط بين الكفاءة المهنية للمحاسب وقدرته على التأثير بشكل استراتيجي في إدارة وترشيد النفقات، مما يحد من الكفاءة المالية الإجمالية في البلديات، فعلى الرغم من وجود أطر رقابية وتشريعية، يظل دور المحاسب في كثير من الأحيان محصوراً في الجانب التنفيذي والروتيني، بينما يتم إهمال دوره المحوري كشريك استراتيجي يمكنه المساهمة في تحقيق التوازن المالي (البواعنة، 2023).

وفي ضوء ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى الانتقال من العمومية إلى الخصوصية عبر دراسة هذه المشكلة في سياق تطبيقي محدد، وعليه، تتبلور مشكلة البحث المحددة في محاولة تشخيص الدور الفعلي لكفاءة المحاسب في إدارة وترشيد النفقات داخل بلدية غرب اربد، من وجهة نظر موظفي الجهاز المالي أنفسهم، وتهدف الدراسة إلى استكشاف ما إذا كانت الكفاءات الموجودة تُستثمر بشكل استراتيجي، وكذلك تحديد الفجوة المحتملة بين المهام الفنية التي يقوم بها المحاسب والدور الاستراتيجي المأمول منه في ترشيد النفقات

اسئلة البحث:

بناءً على مشكلة البحث المحددة، تسعى الدراسة للإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو الدور المتصور لكفاءة المحاسب في إدارة وترشيد النفقات في بلدية غرب اربد من وجهة نظر موظفي الجهاز

المالي؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو مستوى تقييم كفاءة المحاسب بأبعادها المختلفة (المعرفية، المهارية، الاستراتيجية) في بلدية غرب اربد؟
 - ما هو مستوى تقييم فعالية ممارسات إدارة وترشيد النفقات المطبقة حالياً في بلدية غرب اربد؟
 - ما هي أبرز التحديات (التنظيمية، التقنية، المهنية) التي قد تحد من تفعيل الدور الاستراتيجي للمحاسب في بلدية غرب اربد؟
3. اهداف البحث:

هدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تشخيص الدور المتصور لكفاءة المحاسب في إدارة وترشيد النفقات في بلدية غرب اربد.
- تقييم مستوى كفاءة المحاسبين بأبعادها المختلفة من وجهة نظر موظفي الجهاز المالي في البلدية.
- تقييم فعالية الممارسات الحالية لإدارة وترشيد النفقات المطبقة في البلدية.
- تحديد أبرز التحديات التي تواجه المحاسبين وتحد من مساهمتهم الاستراتيجية في ترشيد النفقات.
- تقديم توصيات عملية ومحددة لإدارة بلدية غرب اربد تهدف إلى تعزيز كفاءة المحاسبين وتفعيل دورهم في تحقيق الاستدامة المالية.

4. أهمية البحث:

تنبثق أهمية هذا البحث من كونه يقدم تحليلاً تطبيقياً ومكثفاً لموضوع حيوي في سياق محدد، وتتجلى أهميته في بعدين رئيسيين:

الأهمية النظرية (العلمية):

يسهم هذا البحث في إثراء الأدبيات المتعلقة بالمحاسبة الحكومية من خلال تقديم دراسة حالة معمقة، فبينما تتناول الدراسات السابقة الموضوع على نطاق واسع، يقدم هذا البحث فهماً سياقياً غنياً يربط بين كفاءة المحاسب وممارسات إدارة النفقات على أرض الواقع، ومن خلال التركيز على العنصر البشري ضمن بيئة عمل حقيقية، يقدم البحث رؤى دقيقة حول كيفية ترجمة الكفاءات الفردية إلى أداء مؤسسي، مما يضيف عمقاً للدراسات المسحية العامة.

الأهمية العملية (التطبيقية):

على الصعيد العملي، تقدم هذه الدراسة أداة تشخيصية مباشرة لصناع القرار في بلدية غرب اربد، فنتائجها لا تقدم استنتاجات عامة، بل تعطي مؤشرات دقيقة حول نقاط القوة ومجالات التحسين الممكنة داخل جهازها المالي، يمكن استخدام توصيات البحث كخارطة طريق لتصميم برامج تدريبية موجهة، وتحسين بيئة العمل، وتفعيل الدور الاستراتيجي للمحاسبين، بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تشكل هذه الدراسة نموذجاً مفيداً للبلديات الأخرى المماثلة في الأردن، حيث تقدم حالة عملية يمكن القياس عليها والاستفادة من نتائجها وتوصياتها.

5. الدراسات السابقة

يتناول هذا الجزء عرضاً تحليلياً لمجموعة من الدراسات السابقة ذات الصلة بمتغيرات البحث، مع التركيز على الدراسات التي أجريت في البيئة الأردنية، بهدف تحديد موقع الدراسة الحالية وإبراز الفجوة البحثية التي تسعى لمعالجتها، دراسة نصار (2023): هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر رقابة ديوان المحاسبة، بأبعادها المتمثلة في (الكفاءة، الفاعلية، والتشريعات)، على ترشيد النفقات العامة في القطاع الصحي الأردني، ولتحقيق أهدافها، اعتمدت الدراسة على المنهج المسحي، حيث تم تصميم استبانة وتوزيعها على عينة شاملة من مدقي ديوان المحاسبة الأردني بلغ عددها (386) مدققاً، توصلت نتائج التحليل الإحصائي إلى وجود أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية لأبعاد رقابة ديوان المحاسبة مجتمعة (الكفاءة، الفاعلية، والتشريعات) على ترشيد النفقات العامة، تبرز أهمية هذه الدراسة في أنها تؤكد تجريبياً على أن كفاءة الجهاز الرقابي الخارجي تلعب دوراً محورياً في تحقيق الترشيده، مما يمهّد الطريق أمام الدراسة الحالية لبحث ما إذا كانت كفاءة المحاسب الداخلي في البلدية لها نفس الأثر الجوهرية.

دراسة المحمد (2022): سعت هذه الدراسة إلى التعرف على فعالية الدور الذي يمارسه المراقب المالي في ضبط وترشيد النفقات العامة في البلديات الأردنية، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، من خلال مراجعة وتحليل التشريعات المنظمة لعمل المراقب المالي وتقارير مالية ذات صلة، خلصت الدراسة إلى أن الرقابة المالية المسبقة (الوقائية) التي يطبقها المراقب المالي تعد أداة حيوية لمنع وقوع المخالفات المالية قبل حدوثها، إلا أن الدراسة أشارت إلى أن فعالية هذه الرقابة مرهونة بمدى الاستقلالية الممنوحة للمراقب المالي، وطبيعة العلاقة التعاونية بينه وبين الإدارة التنفيذية للبلدية، تفيد هذه الدراسة البحث الحالي في تأصيل مشكلة البحث، حيث توضح أن وجود إطار رقابي وحده لا يضمن تحقيق النتائج المرجوة، بل إن تفعيله يعتمد على عوامل بشرية وتنظيمية، وهو ما تهدف الدراسة الحالية إلى التعمق فيه من خلال التركيز على كفاءة المحاسب.

دراسة الحجاجه (2022): هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور الضوابط المالية المطبقة مسبقاً في البلديات وأثرها في ترشيد نفقات الميزانية البلدية في الأردن، اعتمدت الدراسة على منهج وصفي تحليلي، حيث قامت بتحليل الإطار التشريعي والنظام المالي للبلديات الأردنية، بينت النتائج عن أن الإطار القانوني يوفر شبكة من الضوابط التي تهدف إلى ضمان مشروعية النفقات، وأن تعميم رقابة المراقب المالي على جميع البلديات جاء لتعزيز هذا الجانب الوقائي، وأكدت الدراسة على أن الهدف الأساسي من هذه الضوابط هو ضمان أن النفقات يتم وفقاً للقوانين والأنظمة، يمكن الاستفادة من هذه الدراسة في بناء الإطار النظري للبحث الحالي، حيث تقدم وصفاً دقيقاً للبيئة التشريعية التي يعمل ضمنها محاسب البلدية، وتوضح طبيعة الضوابط التي تقع على عاتقه مسؤولية تطبيقها، مما يبرز أهمية دراسة كفاءته في هذا التطبيق.

دراسة العشوش (2024): تناولت هذه الدراسة أهمية تطبيق نظام المحاسبة القائم على أساس الاستحقاق ودوره في تعزيز الشفافية والمساءلة وتحقيق التوازن المالي في البلديات الأردنية، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، استعرضت الدراسة المبادئ الأساسية لنظام المحاسبة على أساس الاستحقاق وقارنته بالأساس النقدي المطبق تقليدياً، توصلت الدراسة إلى أن التحول نحو أساس الاستحقاق يوفر معلومات مالية أكثر دقة وشمولية لدعم اتخاذ القرار، ولكنه في المقابل يفرض تحديات جديدة ويتطلب مهارات وقدرات محاسبية متقدمة لتطبيقه بفعالية، تتقاطع هذه الدراسة مع البحث الحالي بشكل وثيق، حيث إنها تؤكد على أن التطورات الحديثة في المحاسبة الحكومية تزيد من أهمية

كفاءة المحاسب، مما يجعل من دراسة هذا المتغير أمراً ملحاً لفهم مدى استعداد البلديات للتعامل مع هذه التطورات والاستفادة منها في إدارة نفقاتها،

6. الإطار النظري

يتناول هذا الجزء عرضاً مفاهيمياً للمتغيرات الرئيسية للدراسة، حيث يتم تحليل مفهوم كفاءة المحاسب كمتغير مستقل بأبعاده المختلفة، ومفهوم إدارة وترشيد النفقات كمتغير تابع، وذلك من خلال استعراض الأدبيات الأكاديمية ذات الصلة لتقديم أساس نظري متين للدراسة الميدانية.

المتغير المستقل: كفاءة المحاسب

تُعرّف الكفاءة (Competence) بشكل عام بأنها امتلاك مزيج من المعارف والمهارات والقدرات اللازمة لأداء مهمة ما بفعالية وجودة عالية (Partner, 2014)، وفي سياق المحاسبة الحكومية، تتجاوز كفاءة المحاسب مجرد القدرة على تسجيل العمليات المالية لتشمل مجموعة متكاملة من الجدارات التي تمكنه من أداء دور رقابي واستراتيجي، ويمكن النظر إلى كفاءة المحاسب من خلال عدة أبعاد متكاملة، أبرزها الكفاءة الفنية، الكفاءة التحليلية، والكفاءة الاستراتيجية.

البعد الأول: الكفاءة الفنية والمهارية تمثل الكفاءة الفنية حجر الزاوية في عمل المحاسب، وهي تشمل المعرفة العميقة بالقوانين والأنظمة والتعليمات التي تحكم العمل المالي في البلديات، مثل قانون البلديات والنظام المالي الموحد، إن الفهم الدقيق لهذه الضوابط يمكن المحاسب من تطبيقها بروح القانون وليس فقط بنصه، مما يعزز الشفافية ويحد من الفساد، ويجعله خط الدفاع الأول ضد أي محاولة لهدر المال العام (النعامي، 2024)، كما تندرج تحت هذا البعد المهارات التطبيقية، وعلى رأسها القدرة على استخدام البرامج والأنظمة المحاسبية الحديثة بفعالية، وهي أداة لا غنى عنها لضمان دقة البيانات وسرعة إنجاز التقارير.

البعد الثاني: الكفاءة التحليلية يتجاوز هذا البعد الجانب التنفيذي ليركز على قدرة المحاسب على قراءة البيانات المالية وتحويلها إلى معلومات ذات معنى تدعم اتخاذ القرار، تتضمن الكفاءة التحليلية مهارات إعداد الموازنات التقديرية، ومراقبة الأداء المالي الفعلي ومقارنته بالخطط، وتحديد الانحرافات وتحليل أسبابها، إن المحاسب الذي يمتلك هذه الكفاءة لا يكتفي بتقديم الأرقام، بل يقدم تفسيراً لها، ويساهم في تقييم أثر النفقات على أداء البلدية، مما يضمن زيادة الفاعلية في تقديم الخدمات.

البعد الثالث: الكفاءة الاستراتيجية والسلوكية يمثل هذا البعد أرقى مستويات الكفاءة، حيث يتحول المحاسب من مجرد مراقب ومحلل إلى شريك استراتيجي، وتشمل هذه الكفاءة القدرة على التفكير النقدي، وتقديم توصيات واقتراحات مبتكرة للإدارة العليا حول سبل ترشيد النفقات، مثل إعادة تخصيص الموارد أو تبني تقنيات جديدة لخفض التكاليف، وهذا ما يطلق عليه حديثاً المحاسب الريادي (Accountaneur)، وهو المحاسب الذي لا يكتفي بتطبيق القواعد، بل يبادر بابتكار الحلول التي تساهم في تحقيق الاستدامة المالية (Patil, 2016)، ويتطلب تحقيق هذا الدور مهارات سلوكية عالية مثل القدرة على التواصل الفعال مع الأقسام الأخرى، وحل المشكلات، والتحلي بالنزاهة والموضوعية.

المتغير التابع: إدارة وترشيد النفقات

شهد مفهوم النفقات العامة تطوراً واسعاً مع توسع أدوار البلديات من مجرد تقديم خدمات أساسية إلى الاضطلاع بمهام تنموية واقتصادية واجتماعية (بن موسى وعيسى، 2016)، هذا التوسع أدى إلى زيادة حتمية في حجم النفقات، مما جعل إدارة النفقات عملية حيوية لضمان استدامة الخدمات، وإدارة النفقات هي عملية متكاملة تشمل التخطيط والرقابة والتقييم، وتهدف إلى ضمان استخدام الموارد المالية المتاحة بالشكل الأمثل لتحقيق الأهداف المحددة.

أما ترشيد النفقات، فهو مفهوم أعمق من مجرد خفض النفقات. إنه يعني الإنفاق بشكل أفضل، أي تحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة العامة بأقل تكلفة ممكنة، دون المساس بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين (مقدادي، 2023)، ويقوم ترشيد النفقات على ضوابط أساسية أهمها ضابط تحقيق أقصى منفعة، والذي يعني تلبية حاجات أكبر عدد ممكن من المواطنين، وضابط الاقتصاد في الإنفاق، الذي يهدف إلى تجنب كل أشكال الإسراف والتبذير والإنفاق غير المبرر، إن تطبيق هذه المبادئ يتطلب وجود نظام رقابي داخلي قوي، ومعلومات مالية دقيقة، وكادر بشري كفؤ قادر على اتخاذ قرارات إنفاق رشيدة.

7. تحليل البيانات وعرض النتائج

يهدف هذا الجزء إلى عرض وتحليل البيانات التي تم جمعها لتحقيق أهداف الدراسة المتمثلة في التعرف على دور كفاءة المحاسب في إدارة وترشيد النفقات في بلدية غرب اربد، تم جمع البيانات باستخدام أداة الاستبانة التي وُزعت على كامل مجتمع الدراسة المتمثل في موظفي الجهاز المالي في البلدية، والبالغ عددهم (20) موظفاً وموظفة، تم تحليل البيانات باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وسيقتصر العرض في هذا الجزء على التحليل الوصفي لخصائص العينة ومتغيرات الدراسة.

أولاً: التحليل الوصفي لخصائص عينة الدراسة

يوضح الجدول (1) الخصائص الديموغرافية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة (ن=20)، من حيث الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والمسمى الوظيفي.

جدول (1): التكرارات والنسب المئوية للخصائص الديموغرافية والوظيفية للعينة

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة المئوية(%)
الجنس	ذكر	10	50.0%
	أنثى	10	50.0%
	المجموع	20	100.0%
العمر	أقل من 30 سنة	0	0%
	30 - 40 سنة	2	10%
	41 - 50 سنة	16	80%
	أكثر من 50 سنة	2	10%

المجموع	20	100.0%
المؤهل العلمي	10	50%
دبلوم	8	40%
بكالوريوس	2	10%
دراسات عليا (ماجستير)	20	100.0%
سنوات الخبرة	4	20%
أقل من 5 سنوات	14	70%
10 - 5 سنوات	3	15%
أكثر من 10 سنوات	20	100.0%
المسمى الوظيفي	9	45.0%
محاسب	3	15.0%
رئيس قسم	2	10.0%
مدقق داخلي	6	30.0%
أخرى	20	100.0%

يظهر الجدول (1) أن عينة الدراسة تتمتع بخصائص متوازنة ومتنوعة. من حيث الجنس، نلاحظ وجود مساواة تامة بين عدد الذكور والإناث، حيث شكل كل منهما 50% من العينة، مما يعكس توازناً في فرص العمل بين الجنسين في الجهاز المالي للبلدية.

أما من حيث العمر، فإن السمة الأبرز هي الهيمنة الكبيرة للفئة العمرية (41-50 سنة) التي شكلت 80% من العينة. وهذا يشير بوضوح إلى أن الجهاز المالي في بلدية غرب اربد يعتمد بشكل كبير على كادر من ذوي الخبرة الطويلة والنضج الوظيفي المتقدم، مع غياب شبه تام للكوادر الشابة (أقل من 30 سنة).

وعلى الصعيد التعليمي، تشكل فئة حملة الدبلوم النسبة الأكبر بنسبة 50%، تليها فئة البكالوريوس بنسبة 40%. هذا التوزيع قد يشير إلى أن طبيعة الوظائف المالية في البلدية تعتمد بشكل كبير على المهارات الفنية والتطبيقية التي يكتسبها حملة الدبلوم.

وفيما يتعلق بسنوات الخبرة، فإن الغالبية العظمى من العينة (70%) تتركز في فئة الخبرة من (5 إلى 10 سنوات). هذا التركيز العالي في فئة الخبرة المتوسطة يعزز من موثوقية آراء العينة وخبرتها العملية في مجال الدراسة.

أخيراً، من حيث المسمى الوظيفي، فإن وظيفة "محاسب" تشكل النسبة الأكبر بنسبة 45%، مما يضمن أن البيانات تأتي بشكل أساسي من الممارسين الفعليين للمهام المحاسبية. كما أن وجود نسبة ملحوظة (30%) تحت فئة "أخرى" قد يشير إلى تنوع المهام المالية الأخرى داخل الجهاز كأمين الصندوق أو موظف الرواتب، مما يثري من تنوع وجهات النظر في العينة

ثانياً: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة وأبعادها

لتحليل استجابات أفراد العينة على متغيرات الدراسة، تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية. ولتفسير النتائج، تم اعتماد المقياس التالي لتحديد مستوى الأهمية بناءً على قيمة المتوسط الحسابي:

- مرتفع: من 3.68 إلى 5.00
- متوسط: من 2.34 إلى 3.67
- منخفض: من 1.00 إلى 2.33

يوضح الجدول (2) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيري الدراسة الرئيسيين وأبعادهما الفرعية.

جدول (2): التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة وأبعادها

المتغير البعد	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
كفاءة المحاسب (المتغير المستقل)		المتوسط العام	4.04	0.68	مرتفع
	1	المعرفة الكافية بالقوانين والأنظمة المالية للبلديات.	4.15	0.75	مرتفع
	2	القدرة على استخدام الأنظمة المحاسبية والبرامج المالية بفعالية.	4.25	0.64	مرتفع
	3	امتلاك مهارات التحليل المالي لإعداد التقارير والموازنات.	3.90	0.85	مرتفع
	4	القدرة على اقتراح حلول وطرق مبتكرة لترشيد النفقات.	3.85	0.93	مرتفع
إدارة وترشيد النفقات (المتغير التابع)		المتوسط العام	4.14	0.71	مرتفع
	1	هناك التزام دقيق ببند الموازنة المعتمدة عند صرف النفقات.	4.30	0.72	مرتفع
	2	يتم مراقبة النفقات بشكل دوري ومقارنته بالخطط المالية.	4.20	0.62	مرتفع
	3	تساهم الإجراءات المتبعة في منع الهدر والإنفاق غير المبرر.	4.10	0.85	مرتفع
	4	يتم السعي لتحقيق القيمة مقابل المال في جميع النفقات.	3.95	0.94	مرتفع

التعليق على متغيرات الدراسة: يظهر الجدول (2) أن التصور العام لدى أفراد العينة كان مرتفعاً لكلا متغيري الدراسة، حيث بلغ المتوسط العام لمتغير كفاءة المحاسب (4.04)، وبلغ المتوسط العام لمتغير إدارة وترشيد النفقات (4.14). تدل هذه النتيجة الإيجابية على أن موظفي الجهاز المالي في بلدية غرب اربد يرون أن المحاسبين يتمتعون بكفاءة عالية، وأن هذه الكفاءة تنعكس بشكل فعال على عمليات إدارة وترشيد النفقات في البلدية.

عند تحليل أبعاد كفاءة المحاسب، نجد أن جميع الفقرات حصلت على مستوى مرتفع، مما يعكس قوة هذا المتغير. وقد جاءت فقرة القدرة على استخدام الأنظمة المحاسبية في المرتبة الأولى بمتوسط (4.25)، مما يؤكد على تمكن

المحاسبين من الجانب التقني لعملهم. ومن اللافت أن فقرة القدرة على اقتراح حلول مبتكرة جاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط (3.85). ورغم أن هذا المستوى لا يزال مرتفعاً، إلا أنه قد يشير إلى أن الجانب الاستراتيجي والإبداعي في دور المحاسب قد يكون أقل حضوراً مقارنة بالمهام التنفيذية والفنية.

أما فيما يتعلق بمتغير إدارة وترشيد النفقات، فقد جاءت جميع فقراته أيضاً في المستوى المرتفع. حصلت فقرة الالتزام الدقيق ببنود الموازنة على أعلى متوسط (4.30)، مما يدل على وجود رقابة قوية على الامتثال للقوانين والأنظمة. في المقابل، حصلت فقرة السعي لتحقيق القيمة مقابل المال على أدنى متوسط (3.95)، وهو ما قد يعكس أن التركيز الأكبر في إدارة النفقات ينصب على مشروعية الصرف وصحته الإجرائية، بدرجة قد تفوق التركيز على كفاءة الإنفاق وتحقيق أفضل النتائج الاقتصادية منه.

بشكل عام، تعطي نتائج التحليل الوصفي مؤشراً قوياً على وجود علاقة إيجابية محتملة بين كفاءة المحاسب وجودة إدارة النفقات، وهو ما يمكن استكشافه بشكل أعمق من خلال التحليل الاستدلالي.

8. النتائج والتوصيات

النتائج والتوصيات

بناءً على التحليل الوصفي للبيانات التي تم جمعها من الجهاز المالي في بلدية غرب اربد، يستعرض هذا الجزء أبرز النتائج التي تم التوصل إليها، ويقدم مجموعة من التوصيات المبنية على هذه النتائج، والتي تهدف إلى تعزيز دور كفاءة المحاسب في إدارة وترشيد النفقات.

النتائج

بينت نتائج التحليل الوصفي عن وجود تصور إيجابي عالٍ لدى أفراد عينة الدراسة حول متغيري البحث الرئيسيين. فقد أظهرت النتائج أن كفاءة المحاسب في بلدية غرب اربد تُقيم بمستوى مرتفع، حيث برزت بشكل خاص قدرتهم على استخدام الأنظمة المحاسبية بفعالية ومعرفتهم بالقوانين المالية. هذه النتيجة تؤكد أن المحاسبين في البلدية يمتلكون قاعدة صلبة من المهارات الفنية والمعرفية التي تمكنهم من أداء مهامهم الأساسية بدقة.

وبالمثل، أظهرت النتائج أن مستوى إدارة وترشيد النفقات في البلدية يُقيم أيضاً بمستوى مرتفع. وقد تجلّى ذلك بوضوح في الالتزام الدقيق ببنود الموازنة المعتمدة والمراقبة الدورية للإنفاق، مما يشير إلى وجود نظام رقابي فعال يضمن الامتثال للإجراءات المالية. إن تزامن التقييم المرتفع لكلا المتغيرين يعطي مؤشراً قوياً على أن كفاءة المحاسب تساهم بشكل مباشر وملحوس في تحسين إدارة النفقات وترشيدها، حيث إن تمكن المحاسب من أدواته وقدرته على تطبيق الضوابط المالية ينعكس إيجاباً على سلامة وكفاءة العمليات المالية.

ورغم هذه النتائج الإيجابية، إلا أن التحليل أشار إلى وجود بعض الجوانب التي قد تحتاج إلى مزيد من الاهتمام. فعلى صعيد كفاءة المحاسب، كانت القدرة على اقتراح حلول مبتكرة هي الأقل تقييماً، مما قد يعني أن الدور الاستراتيجي للمحاسب لم يتم تفعيله بالكامل بعد. وعلى صعيد إدارة النفقات، كان السعي لتحقيق القيمة مقابل المال هو الأقل

تقييماً، مما يشير إلى أن التركيز ينصب على شرعية الصرف أكثر من كفاءته. هذه النتائج الدقيقة تبرز وجود تحديات تنظيمية وثقافية قد تحد من قدرة المحاسب على الانتقال من دوره التنفيذي إلى دور استراتيجي أكثر فاعلية.

التوصيات

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، توصي الدراسة بما يلي:

توصي الدراسة قيادة بلدية غرب اربد بضرورة الاستثمار المستمر في رأس المال البشري للجهاز المالي، وذلك من خلال تصميم وتنفيذ برامج تدريب متخصصة لا تقتصر على المهارات الفنية التقليدية، بل تمتد لتشمل المهارات الاستراتيجية والتحليلية المتقدمة مثل التخطيط المالي، وتقييم المشاريع، ومحاسبة التكاليف في القطاع العام. إن تمكين المحاسبين بهذه المهارات سيعزز من قدرتهم على الانتقال من مجرد تطبيق القواعد إلى ابتكار أساليب جديدة لترشيد الإنفاق وتحقيق القيمة مقابل المال. كما يُوصى بتحديث الأنظمة التكنولوجية وتوفير برامج محاسبية متطورة تدعم التحليل المالي وتسهيل عمليات الرقابة، بالإضافة إلى تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية من خلال إجراء مراجعات دورية لضمان الالتزام بالسياسات المالية.

وعلى صعيد المحاسبين أنفسهم، توصي الدراسة بضرورة تبني عقلية التعلم المستمر والسعي نحو تفعيل الدور الاستراتيجي لوظيفتهم. يجب ألا يكتفي المحاسب بأداء مهامه الروتينية، بل عليه أن يبادر بتقديم تحليلات معمقة للبيانات المالية واقتراح توصيات عملية تساهم في تحسين الأداء المالي للبلدية. ولتحقيق ذلك، يجب على المحاسبين العمل على تعزيز مهارات التواصل لديهم وبناء علاقات عمل فعالة مع الأقسام الأخرى، لضمان فهم أعمق لاحتياجات البلدية وتنسيق الجهود نحو تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المالية المتاحة.

المصادر والمراجع

بلحسين، بلال. (2023) *الرقابة المالية على النفقات الحكومية: المراقب المالي، المحاسب العمومي*. الماهر للطباعة والنشر والتوزيع.

بن موسى، عبد الكريم، وعيسى، نجا. (2016). *ترشيد النفقات العمومية (دراسة تطور النفقات العمومية في الجزائر من سنة 1980 إلى سنة 2013)*. *مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية*، (2)، 174-198.

البواعنة، بلال محمد سليمان. (2023). *دور ترشيد النفقات العامة في الحفاظ على ميزانية الدولة*. *مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية*، (6)، 372-385.

بيصار، عبد الحكيم، وبلليل، نور الدين. (2019). *دور الرقابات المالية المسبقة الممارسة على البلديات في ترشيد نفقات الميزانية البلدية*. *مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية*، (2)، 102-127.

الحجاجه، فدوى رضا أحمد. (2022). *النفقات في البلديات والضوابط المالية*. *المجلة العربية للنشر العلمي*، (42)، 746-755.

- الراعوش، غدير رسمي. (2024). ادارة الايرادات والنفقات في البلديات: دور المحاسب في تحقيق التوازن المالي. *مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية*، (65)، 51-36.
- عبدالخالق، فؤاد عبدالكريم. (2024). دور محاسب البلدية في تنظيم وإدارة الامور المالية والمحاسبية. *مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية*، (82)، 634-614.
- عبدالخالق، فؤاد عبدالكريم. (2024). دور محاسب البلدية في تنظيم وإدارة الامور المالية والمحاسبية. *مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية*، (82)، 634-614.
- العشوش، باسمه موسى. (2024). أهمية نظام المحاسبة والاستحقاق والرواتب في البلديات. *مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية*، (6)، 392-379.
- المحمد، عادل عوده الناجي. (2022). الرقابة على نفقات وميزانيات البلديات في الأردن. *المجلة العربية للنشر العلمي*، (48)، 303-295.
- مقدادي، عبدالله عبدالخالق. (2023). ضوابط الانفاق العام في بلديات المملكة الاردنية الهاشمية. *مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية*، (3)، 864-853. <https://doi.org/10.53796/hnsj4366>
- نصار، عبد الله إسماعيل محمود. (2023). رقابة ديوان المحاسبة وأثرها في ترشيد النفقات العامة في القطاع الصحي في الأردن [رسالة ماجستير، جامعة فيلادلفيا].
- النعامي، أحمد محمد. (2024). تحسين محاسبة النفقات في البلديات. *مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية*، (74)، 859-840.
- Partner, P. E. (2014). Training for an Accounting Career: A Public Accountant's View. *The Accounting Review*, 33(2), 187-192.
- Patil, H. R. (2016). Accountaneur: The Entrepreneurial Accountant. Bay Street Group LLC. Use Arrow Up and Arrow Down to select a turn, Enter to jump to it, and Escape to return to the chat.